بنك البلاد
BANK ALBILAD

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: **المعايير الشرعية للسداد المبكر** المرفقات: ١

قرار الهيئة الشرعية ر قم: (٩٦)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الثالث والتسعين بعد الثلاثمائة، يوم الأربعاء ١٤٢٨/٠٧/٠٤هـ الموافق ٢٠٠٧/٠٧/١٨م ، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطلعت على **المعايير الشرعية للسداد المبكر** المرفوعة من إدارة البحث وتطوير المنتجات بالمجموعة الشرعية، وعلى توصية اللجنة التحضيرية في اجتماعها الرابع والأربعين، يوم الأربعاء ١٤٢٨/٠٤/٢٩هـ الموافق ٢٠٠٧/٠٥/١٦م، وبعد المداولة والمناقشة ودراسة هذه المعايير، وإجراء التعديلات اللازمة عليها؛ قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار، والموقع عليها.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)

ص.ب P.O. Box 140
الرياض Riyadh 11411
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف Phone (+966 1) 479 8888
فاكس Fax (+966 1) 479 8898
www.bankalbilad.com.sa

المعايير الشرعية للسداد المبكر

أولاً: يحق لكل من الطرفين طلب السداد المبكر.

ثانياً: لا يحق لأي من الطرفين إلزام الطرف الآخر بالسداد المبكر.

ثالثاً: في حال السداد المبكر؛ فإنهما (الدائن والمدين) يتفقان على مبلغ الخصم وقت السداد، ولا مانع من الاسترشاد بمؤشرات دولية أو محلية أو خصم رسوم إضافية بحسب ما يتفقان عليه في حينه.

رابعاً: في حال وجود وكيل للدائن ينوب عنه في إنشاء الدين وفي استيفائه كما في عقود الاستثمار بالوكالة التي يتوكل فيها البنك عن عملائه في بيع سلع دولية بالأجل فيجب على الوكيل الإفصاح عن المبلغ المستحق للدائن بعد الخصم في حال السداد المبكر وتسليمه كاملاً له، وكذا يجب على وكيل المدين الإفصاح عن المبلغ المخصوم للمدين.